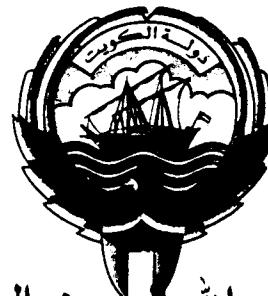


STATE OF KUWAIT

THE CONSTITUTIONAL COURT



الكونفدرالية الكويتية

المحكمة الدستورية

بسم الله الرحمن الرحيم
باسم صاحب السمو أمير الكويت
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ الموافق ٨ مارس ٢٠١٧م
برئاسة السيد المستشار / خالد سالم على رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد جاسم بن ناجي و خالد أحمد الوقيان
و إبراهيم عبد الرحمن السيف و علي أحمد بوقماز
و حضور السيد / محمد خالد الحسين أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في الدعوى المقيدة في سجل المحكمة الدستورية برقم (٦) لسنة ٢٠١٦ دستوري
بعد أن أحالت بعثة محضر الطعون ملف الطعن رقم (٢)، لسنة ٢٠١٦:

المرفوع من: عبد الرحمن هلال ساجر على.

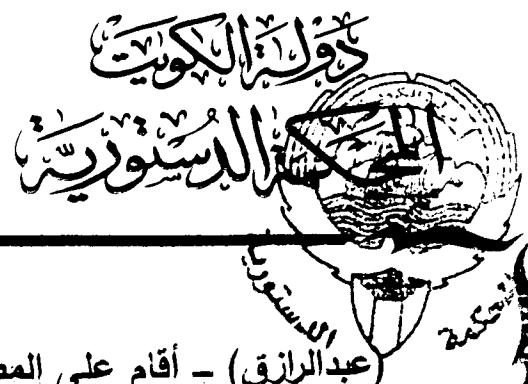
ضد :

مدير عام الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة بصفته.

الواقائع

حيث إن حاصل الواقيع - حسبما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - أن الطاعن (عبد الرحمن هلال ساجر على) - عن نفسه وبصفته ولها طبيعياً على ابنه

STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



(عبدالرازق) - أقام على المطعون ضده المأمور رقم (١٩١٧) لسنة ٢٠١٤ تجاري مدنى كلى حوكمة/١٥، بطلب الحكم بأحقية ابنه المعاق (عبدالرازق) في تقاضي المبلغ المقرر للمعاقين بالإعاقة الشديدة بواقع (٢٧٧) د.ك شهرياً، وذلك من تاريخ ميلاده في ٢٠١٢/١/١٠، وفقاً لأحكام المرسوم رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن تعديل بعض أحكام مرسوم استحقاق وتقديم وربط المساعدات العامة.

وبياناً لذلك قال إنه تقدم بطلب للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة لصرف المخصصات المالية الشهرية لابنه المعاق (عبدالرازق) إسوة بأبنه الأول المعاق (يوسف)، إلا أنه اكتشف أن المخصص لابنه الثاني (عبدالرازق) هو (٩٧) ديناراً شهرياً، وأن بداية الصرف من تاريخ ٢٠١٤/٢/١٣، وليس من تاريخ ميلاده في ٢٠١٢/١/١٠، في حين أن المخصص لابنه الأول هو (٢٧٧) ديناراً شهرياً على الرغم من أن تصنيف الإعاقة بالنسبة لهما أنها إعاقة شديدة.

وأثناء نظر الدعوى قدم الطاعن مذكرة دفع فيها بعدم دستورية ما تضمنته المادة (الأولى) من المرسوم رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن تعديل بعض أحكام مرسوم استحقاق وتقديم وربط المساعدات العامة - وذلك فيما يتعلق بالمخالفة في تقرير مبلغ المساعدة بين الأبن المعاق الأول والأبن المعاق الثاني في الأسرة الواحدة - على الرغم من أن حالة الإعاقة بالنسبة لهما واحدة لمخالفة ذلك للمادة (٢٩) من الدستور.

ويجتئه ٢٠١٦/٥ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الدستورية ويرفض الدعوى، وإن لم يرتضى الطاعن قضاء الحكم في شقه المتعلق برفض الدفع بعدم الدستورية، فقد طعن فيه أمام لجنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية، وإن تبين للمحكمة أن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جدية الدفع دون أن يورد ما ساقه الطاعن من أسباب تأييداً للدفع المبدى منه، حيث جاء الحكم قاصر البيان، فقد قضت بجلسة ٢٠١٦/٥/١١ بإلغاء الحكم المطعون فيه وذلك فيما تضمنه من عدم جدية



الدفع بعدم الدستورية، وبحاله النزاع إلى المحكمة الدستورية - بكمال هيئتها - للفصل فيه، وحددت جلسة لنظره، وحيث جرى قيد الدعوى في سجل المحكمة الدستورية برقم (٧) لسنة ٢٠١٦ "دستوري"، وتم إخطار الخصوم بالجلسة المحددة لنظرها.

وقد نظرت هذه المحكمة الدعوى بجلسة ٢٠١٦/٥/١٨ على الوجه المبين بمحضرها، وقررت إصدار الحكم في الدعوى بجلسة ٢٠١٦/١٢/٢١ ، وصرحت لمن يشاء من الخصوم بتقديم مذكرات خلال عشرة أيام وخلال هذا الأجل أودع المدعى مذكرة صمم فيها على طلباته، وفي الجلسة المحددة للنطق بالحكم، قررت المحكمة مد أجل النطق به لجلسة ٢٠١٧/١/١٨ ثم لجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المراجعة، ويعده المداوله.

حيث إن المادة (الأولى) من المرسوم رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن تعديل بعض أحكام مرسوم استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة تنص على أن "تضاف مادة جديدة برقم (٢ مكرراً) إلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٤ في شأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة نصها التالي:

"يستحق المعاق وفقاً للتعریف الوارد في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٦ المشار إليه، والذي لم يجاوز عمره الثامنة عشر سنة مساعدة تبعاً لحالة الإعاقة على النحو التالي:

- إعاقة شديدة ٢٧٧ ديناراً

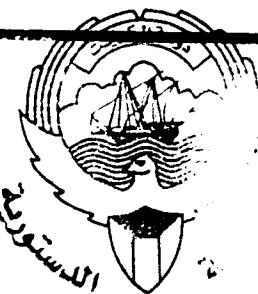
- إعاقة متوسطة ٢٢٥ ديناراً

- إعاقة بسيطة ١٨٥ ديناراً

وتصرف المساعدة للعائلي الذي يتولى شئون المعاق.

وإذا تعدد المعاقون في الأسرة الواحدة يتم تعديل قيمة المساعدة وفقاً للترتيب التالي:

- المعاق الأول يستحق المساعدة كاملة



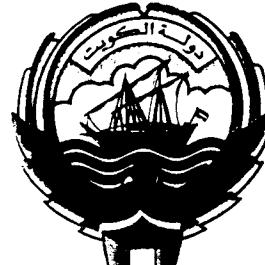
— المعاك الثاني يستحق ٩٧ ديناراً

— المعاك الثالث وأكثر يستحق ٥٢ ديناراً لكل معاك”

وحيث إن الطاعن ينبع على الفقرة (الثانية) من المادة (٢ مكرراً) التي أضيفت طبقاً للمادة الأولى من المرسوم رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ – إلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٤ في شأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة، أنها قد جاءت بالمخالفة للمادة (٢٩) من الدستور، إذ أقامت تمييزاً غير مبرر فيما يتعلق بتقرير مبلغ المساعدة – في حالة تعدد المعاقين في الأسرة الواحدة – بين الابن المعاك الأول والابن المعاك الثاني، وذلك تبعاً لترتيب عدد المعاقين في تلك الأسرة دون النظر إلى حالة الإعاقة حتى ولو كانت بالنسبة لهما واحدة، مما يمثل وجه المغایرة في المعاملة بينهما خروجاً على مبدأ المساواة، وذلك بحسبان أن كل معاك ينبغي أن ينال المساعدة لمواجهة عجزه – وفقاً لحالة الإعاقة بالنسبة له، ولا يجوز للتنظيم التشريعي أن يفضل بين المعاقين وذلك بحسب ترتيب عددهم في الأسرة الواحدة – وحرمانهم من حقوق لازمة لمواجهة ظروفهم الذاتية التي لا يملكون إزائها دفعاً.

وحيث إن هذا النعي – في جوهره – سديد، ذلك أن المساواة التي كفلها الدستور وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – إنما تعني التسوية في المعاملة بين المتماثلين وضعاً أو مركزاً، والمغایرة في المعاملة بين المختلفين وضعاً أو مركزاً، فالحقوق والمزايا التي يمنحها القانون، وينعم بها الناس يستظلون بها وفق قواعد موحدة وتحظى من القانون بحماية واحدة ودرجة متساوية.

لما كان ذلك، وكان البين من الفقرة الثانية من المادة (٢ مكرراً) سالفة البيان أنها أقامت تفرقة في مقدار المساعدة المقررة بين المعاك الأول والمعاك الثاني في الأسرة الواحدة وإن اتحدت حالة ودرجة الإعاقة على نحو يمثل تمييزاً غير مبرر، منهي عنه، تتنافر به المراكز القانونية المتماثلة، مناقضاً بذلك مبدأ المساواة، ومن ثم



تكون هذه الفقرة من تلك المادة قد جاءت مخالفة للمادة (٢٩) من الدستور، ويتعين القضاء بعدم دستوريتها، وذلك فيما تضمنته من عدم مساواة الأبناء متعدد الإعاقات في الأسرة الواحدة في استحقاق مقدار المساعدة المقررة.

للمحة الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٢) مكرراً، المضافة طبقاً للمادة الأولى من المرسوم رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ إلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤/٧/١٩٨٧ في شأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة، وذلك فيما تضمنه النص من أنه "إذا تعدد المعاقون في الأسرة الواحدة يتم تقدير المساعدة وفقاً للترتيب التالي:

- المعاق الأول: يستحق المساعدة كاملة
- المعاق الثاني: يستحق ٩٧ ديناً
- المعاق الثالث وأكثر: يستحق ٥٢ ديناً لكل معاق".

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسات

الهيئة التي أصدرت الحكم ونطقت به هي الهيئة المبينة بصدره، أما الهيئة التي سمعت المراجعة وتداولت في الحكم ووقعت على مسودته فهي الهيئة المشكلة على الوجه التالي:
 برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة
 وعضوية السادة المستشارين / خالد سالم علي و محمد جاسم بن ناجي و خالد أحمد الوقيان و علي أحمد بوقمار

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسات